

جدول الردود الواردة في خصوص :

مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية (رئاسة الحكومة)

Projet de décret gouvernemental portant organisation des consultations publiques (Présidence du Gouvernement)

مدة عرض المشروع على البوابة الوطنية للإعلام القانوني للاستشارة العمومية: من 2016/04/29 إلى 2016/05/19

الردود	التعليق	صاحب التعليق
سيتم أخذ هذا المقترح بعين الاعتبار نظرا لأن قطاع النقل قطاع حيوي وستضاف عبارة "تنظيم قطاع النقل"	يقترح إضافة مجال النقل ضمن المجالات التي يجب على الهياكل العمومية (وزارة النقل) القيام باستشارات عمومية وخاصة النقل البري بمختلف أصنافه.	رشيد
-1 - لم يقع التنصيب صلب الفصل 8 من مشروع الأمر على الخطة الوظيفية بل تم التنصيب على الرتبة حيث تم اقتراح ان يكون المنسق من داخل الهيكل الإداري المعني بتنظيم الاستشارة العمومية ومن الصنف الفرعي 1، وإن تعذر من الصنف الفرعي 2 . - لا يمكن ان تضطلع وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني وحقوق الانسان بمهمة التنسيق بإعتبار ان كل وزارة ستتولى الإشراف على تنظيم الإستشارات التي تعود لها بالنظر. - تم التنصيب صلب مشروع الامر على الشكلين المباشر و الالكتروني صلب الفصل 10 من مشروع الامر المذكور كما تمت الإشارة صلب الفصول 14 و 15 و 19 على التقارير التالية: تقرير مفصل (الفصل 14)، تقرير تألفي (الفصل 15)، تقرير تقييمي (الفصل 19)، تقرير تألفي	من الفصل 8 إلى الفصل 11 -1 من الفصل 8 إلى الفصل 11 والفصل 20 : المنسق المذكور سيكون حاليا إما مكلف بمأمورية أو ملحق بالديوان يأتي به أحد الوزراء من أصدقائه أو من حزبه و يكون إنتدابا مباشرا و لا يخضع للمناظرات و الشفافية في حين أن الهيكل المعني (الادارة العامة أو المؤسسة المعنية بالاستشارة) هي من ستقوم فعليا بها. هذا المنسق سيكون عبئا على الهيكل المعني بالاستشارة و سيعتمد نتائجها و مخرجاتها و ينسبها له في حين أن الهيكل المعني هو من يعرف أغلب المتدخلين معه في القطاع و له خبرة في التعامل معهم. و أحيانا يخرج من الوزارة مع وزيره و يأتي شخص آخر و يعيد دراسة الملفات من جديد و قد يأتي بطريقة جديدة مما يعطل المسار. فالأفضل أن تتولى الوزارة المكلفة بالتنسيق مع المجتمع المدني إنجاز هذه المهمة خصوصا في الاستشارات التي تتطلب نفقات و هي قليلة بحيث لا يجب إرهاق القطاعات بمهام غير أساسية لطبيعة عملها مما يجعل نقص الخبرة و الولاءات و المحسوبية في تنفيذ هذه الاستشارات. لذا، القيام بانتدابات لتدعيم هذه الهياكل أفضل من تعيين منسقين بدون نجاعة أو إستبدال هذا المنسق بهيكل يكون منظما بإدارات فرعية و مصالح. كما أنه ينصح باعتماد الانترنت على شاكلة هذا الموقع في كل الاستشارات مع ضرورة أن يدعّم الهيكل الاستشارة المباشرة (إقامات و تنقل و ندوات و نزل) بتقرير معلل توافق عليه الوزارة المكلفة بالتنسيق مع المجتمع المدني لتفادي مصاريفا نحن في غنى عنها.	عادل

<p>قطاعي وتقرير تألوفي جامع للتقارير القطاعية (الفصل 21)،</p> <p>2- تم تعريف الأطراف المعنية صلب الفصل 5 وهي تشمل الجمعيات والنقابات والخبراء.</p> <p>3- يخضع عرض مشاريع النصوص القانونية والترتيبية الى برمجة العمل الحكومي.</p>	<p>2- ضرورة أن تنصح الدولة جميع المتدخلين في القطاعات المعنية أن يساهموا في هذه الاستشارات بإعلان ذلك للعموم لكي لا تبقى جمعيات أو نقابات أو خبراء غير مشاركة وبالتالي تطلب منهم آراءهم الكتابية لكي لا ينقلبوا من بعد تقنين أو تنفيذ مواضيع هذه الاستشارات.</p> <p>3- نلاحظ بظننا كبيرا في إرساء مشاريع القوانين و غيرها من الترتيب و الأفضل أن يسرع المجلس النيابي أو الحكومة في المصادقة عليها خصوصا إذا شارك في هذه الاستشارات. بلغة أخرى لا يجب أن تكون هذه الاستشارات مضيعة للوقت.</p>	
<p>سيتم أخذ هذا المقترح بعين الاعتبار وإضافته على مستوى الإطلاعات.</p>	<p>التوطئة: إضافة إشارة إلى القانون المحدث لوزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان.</p>	سامي بوقشة
<p>تم التنصيص على هذه الملاحظة صلب المطة 2 من الفصل الأول.</p>	<p>الفصل الأول : إضافة مطة أولى : "تكريس حق كل مواطنة و مواطن في المشاركة في الشأن العام و صنع القرار".</p>	
<p>يعتبر المواطنون والمواطنات طرف فاعل وقوة اقتراح في التأثير على مسار اتخاذ القرار ولذلك فإن التعريف الذي تم تقديمه صلب مشروع الامر لا يتعارض مع مقترحكم.</p>	<p>الفصل 4 : إضافة "في الشأن العام و مسار صنع القرار" بعد "مشاركة المواطنين و المجتمع المدني" و تعديل "أولوياته حول" لتصبح أولويات" و حذف " و ذلك بهدف التأثير على اتخاذ القرار". و بذلك يصبح الفصل 4 كما يلي : "الاستشارة العمومية هي آلية من آليات الديمقراطية التشاركية تكرس مشاركة المواطنين و المواطنين و المجتمع المدني في الشأن العام و مسار صنع القرار من خلال الإدلاء بأرائهم و التعبير عن انتظاراتهم و احتياجاتهم قصد تحديد أولويات السياسات و البرامج و القرارات العمومية".</p>	
<p>تمت الإشارة صلب الفصل 10 من مشروع الامر على ان شكل الاستشارة مرتبط ارتباط وثيق بعدد الافراد او المجموعات الذين سيتأثرون بصفة مباشرة بنتائج السياسة او البرنامج او القرار العمومي.</p>	<p>الفصل 5 : يجب استثناء الاستشارات عبر سبر الآراء مباشرة أو بالوسائل الإلكترونية و المنتديات على الانترنت" (على معنى الفصل 10 من القانون) من هذا الفصل الخامس حتى يتاح لمن ليس له "ارتباط جدي" أو "قدرة على التأثير على الموضوع" امكانية المشاركة. لذلك يقترح إضافة الجملة التالية قبل الجملة الأخيرة من الفصل : "و بالنسبة للمحاورات و اللقاءات المباشرة مع الأطراف المتدخلة و لفرق العمل و مجموعات البحث و التفكير الوارد ذكرها في الفصل 10 أدناه، يحدد الهيكل الإداري المعني هذه الأطراف"</p>	سامي بوقشة
<p>إستتناسا بالتجارب الدولية في مجال تنظيم الاستشارات العمومية ، تم إعتداد معيار " التأثير المباشر على المصالح الحيوية للأطراف" كمعيار اساسي لتحديد المجالات .</p>	<p>الفصل 6 : حذف الجملة "من شأنه أن يكون له تأثير مباشر على المصالح الحيوية للأطراف المشار إليها بالفصل 5 من هذا الأمر الحكومي" لأن ذلك يعطي الهيكل العمومي سلطة تقدير مدى تأثير السياسات و البرامج و مدى مباشرة ذلك التأثير، و يحرم باقي المواطنين من التعبير عن آراءهم بخصوص السياسات و البرامج التي تعينهم دون أن تؤثر عليهم مباشرة. إضافة قطاعي الطاقة و النقل إلى قائمة القطاعات.</p>	

<p>سيتم أخذ هذا المقترح بعين الاعتبار.</p>	<p>الفصل 16 : إضافة التقرير المفصل قبل التقرير التأليفي بحيث تصبح بداية الفصل كما يلي: " ينشر التقرير المفصل و التقرير التأليفي على موقع الواب...."</p>
<p>- تم التنصيص على مبدأ المساواة والتي يقصد بها عدم التمييز. - لم تكن المشاركة في الاستشارة العمومية مشروطة بالكشف عن هوية الشخص وبالتالي فمن الممكن استعمال اسماء مستعارة.</p>	<p>الفصل 3 : - إضافة "عدم التمييز" في آخر الفصل . - ثم إضافة فقرة جديدة في الفصل ذاته أو فصل جديد : "يحق لكل مشاركة أو مشارك في الاستشارات العمومية طلب عدم الكشف عن هويته أو استخدام أسماء مستعارة".</p>
<p>ليس هنالك أي موجب للتنسيق مع وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني وحقوق الانسان باعتبار ان موضوع الاستشارة العمومية هو مرجع نظر الهيكل العمومي او الوزارة المعنية.</p>	<p>الفصل 9 : إضافة إشارة إلى التنسيق مع وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني في بداية الفصل 9 و ذلك على النحو التالي : " يضع الهيكل العمومي بالتنسيق وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان مخطط الاستشارة العمومية و يكون بمثابة خارطة طريق...."</p>
<p>تمت الاشارة الى ذلك ضمن الفصل 15 من مشروع الامر.</p>	<p>الفصل 14 : إضافة مطة جديدة تحت عنوان " المعطيات الكيفية " : - تعليق الهيكل العمومي على مختلف هذه المقترحات".</p>
<p>تمت الاشارة الى وسائل الاعلام ضمن الفصل 11 من مشروع الامر "...وعند الاقتضاء باي وسيلة أخرى"</p>	<p>إضافة فصل 19 مكرر : الفصل 19 مكرر : "تعمل الهياكل العمومية على تحفيز المشاركة الواسعة في الاستشارات العمومية من خلال الترويج لها في وسائل الإعلام الوطنية و المحلية و إسناد جوائز مادية أو معنوية للمشاركات المتميزة في كل استشارة".</p>
<p>يحدد الهيكل العمومية المعني الشكل او الاشكال المناسبة للاستشارة (انظر الفصل 10)بما يضمن مشاركة الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.</p>	<p>الفصل الثامن : إضافة مطة جديدة: - تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستشارة.</p>
<p>تأخذ السياسات والبرامج والقرارات العمومية شكل نصوص قانونية وترتيبية.</p>	<p>الفصل 4 و الفصل 6: في نهاية الفصل الرابع و السادس، إضافة "مشاريع القوانين" إلى مواضيع الاستشارات.</p>
<p>لم يتم التنصيص على أي نوع من العقوبات المسلطة على المشاركين.</p>	<p>الفصل 3 مكرر: إضافة فصل جديد (3 مكرر) كما يلي : "تمتنع الدولة عن و تضمن عدم مضايقة أو تتبع أو معاقبة أو الاعتداء على المشاركين في الاستشارات بسبب المشاركة في هذه الأخيرة أو الإدلاء بأرائهم".</p>
<p>أنظر الفصل 19 من مشروع الأمر</p>	<p>الفصل 4 مكرر: إضافة فصل جديد (الفصل 4 مكرر) على النحو التالي : "يمكن إطلاق استشارات عمومية أيضا حول مدى تنفيذ البرامج أو السياسات الجاري تنفيذها أو المنتهية و مدى نجاعتها، كما يمكن إطلاق استشارات عمومية حول مشاكل أو قضايا أو تحديات معينة قصد وضع تصورات حلول لها".</p>

<p>لم يقع التنصيص صلب هذا الامر على كشف الهوية الا ان ذلك لا يتعارض مع مقتضيات مشروع الامر.</p>	<p>الفصل 5 مكرر: إضافة فصل جديد (الفصل 5 مكرر) : " عند مشاركتها في الاستشارات العمومية، تلتزم المنظمات المهنية و التعاونيات و المنظمات الأخرى (اللوبيات) بكامل الشفافية حول انتماءاتها و ولاءاتها الاقتصادية أو المالية أو الفكرية و مدى علاقتها بالمسائل موضوع الاستشارة".</p>	<p>سامي بوقشة</p>
---	---	-------------------